مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: أثر الجهاز المصرفي الفلسطيني في متغيرات الاستقرار الاقتصادي: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة 1994 - 2014
اسم الكاتب: د. عمر محمود أبو عيدة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1667
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 23:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر الجهاز المصرفي الفلسطيني في متغيرات الاستقرار الاقتصادي: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة 1994-2014 *

د. عمر محمود أبو عيدة **

* تاريخ التسليم: 23/ 3/ 2016م، تاريخ القبول: 19/ 10/ 2016م.
** أستاذ مشارك/ رئيس قسم الاقتصاد/ كلية العلوم الإدارية والاقتصادية/ جامعة القدس المفتوحة/ فرع طولكرم/ فلسطين.

ملخص:

هدف هذا البحث إلى تحليل أثر الجهاز المصرفي الفلسطيني في متغيرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الواقعة بين عام 1994 وعام 2014.من أجل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بتتبع تطور متغيرات الجهاز المصرفي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي كما جرى بناء نموذج قياسي تطبيقي مكون من ثلاث معادلات وجرى من خلاله اختبار فرضيات البحث.ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن الجهاز المصرفي الفلسطيني استطاع أن يفرض نفسه على التأثير في متغيرات الاستقرار الاقتصادي بشكل إيجابي حتى لو كان ذلك بشكل محدود.فقد حققت متغيرات الجهاز المصرفي المتمثلة بحجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية، والكثافة المصرفية، ونسبة حجم الودائع إلى الناتج المحلي النقدي آثارا إيجابية على الاستقرار الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الحقيقي، إذ بلغت مرونة حجم الائتمان 0.48% وبلغت الكثافة المصرفية 0.34%، ما أثر نسبة الودائع إلى الناتج النقدي فقدرت بـ 0.56%.كما أثبتت النتائج وجود علاقة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين كل من نمو عرض النقد، وحجم الائتمان، وعدد المصارف وفروعها، والعمق المالي ومعدلات التضخم.إضافة إلى ذلك، بينت النتائج أن كلاً من نمو عرض النقد والعمق المالي يربطه في البطالة علاقة عكسية، أي أن زيادة هذه المتغيرات تعمل على تقليص معدلات البطالة. وقدر الأثر بـ– 0.20% و– 0.26% على التوالي.وبناءً على ذلك اقتُرِحتْ مجموعة من التوصيات التي تصب في مصلحة تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الجهاز المصرفي في فلسطين.

الكلمات الدالة: الجهاز المصرفي الفلسطيني، الاستقرار الاقتصادي

"Impact of the Palestinian Banking System on the Economic Stability Variables: An Econometric Study Applied During the Period of 1994- 2014"

Abstract:

The aim of this research is to analyze the impact of the Palestinian banking system on the economic stability variables during the period of (1994- 2014) . To achieve this goal both evaluation of the banking system in Palestine and the banking variables have been conducted, depending on the econometric techniques. A model of three equations was built to testify the research hypotheses. Many empirical results were found, but the most important ones are: (1) The Palestinian banking system was able to impose itself and has the ability to affect the economic stability variables in a positive way. (2) Variables such as volume of credit granted by the commercial banks, banking density, the ratio of deposits to the current (GDP) had all a positive impact on the economic stability in which the elasticity of these variables was estimated as (0.48% , 0.34%, 0. 56%) respectively. (4)

The results proved that the existence of a significant statistical relationship at 5% level between variables such as, growth of the money supply, volume of credit, number of banks and branches, financial depth and inflation. (5) Results showed that there is an inverse relationship between both money supply and the financial depth and the rate of unemployment by which these variables are capable of reducing the rate of unemployment by- 0.20% and- 0.26% respectively.

Accordingly, a number of recommendations were proposed in the interest of achieving economic stability through the banking system in Palestine.

Kew Words: *Palestinian Banking System, Economic Stability*

1. المقدمة:

كان من نتائج احتلال الكيان الصهيوني لفلسطين عام 1948 تفكيك الاقتصاد الفلسطيني والحاقة بالاقتصاد الإسرائيلي، واستمر هذا التفكيك بعد تكرار الاحتلال عام 1967، ما أدى إلى إعاقة الاقتصاد الفلسطيني وحرمانه من النمو والتطور الطبيعي وكان لذلك آثارا واضحة على أداء الاقتصاد ومؤشراته الرئيسية واستقراره. ومع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية حدث هناك انفراج للاقتصاد الفلسطيني من خلال إنشاء المؤسسات والهيئات الاقتصادية الفلسطينية التي تهدف إلى فرض السيادة الفلسطينية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعلى رأس هذه المؤسسات والهيئات كانت سلطة النقد الفلسطينية لتعمل على القيام بدور البنك المركزي الفلسطيني من تشريع للجهاز المصرفي وتنظيمه ورقابته وتطويره. ومنذ بداية عهد السلطة الوطنية الفلسطينية بدأت المصارف التجارية بالانتشار في الأراضي الفلسطينية وممارسة عملها المصرفي من جمع للودائع ومنح التسهيلات الائتمانية وتقديم التمويل للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم الخدمات المصرفية المتنوعة بشكل أسهم في تحقيق معدلات نمو للاقتصاد وخلق لفرص العمل. ومع تتابع الانتشار وزيادة وتيرة العمل المصرفي استطاع الاقتصاد الفلسطيني أن يمتلك جهازا مصرفيا قادرا على تقديم الخدمات المالية والمصرفية وتجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات بشكل يسهم في زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد ويؤثر في الاستقرار الاقتصادي. وعليه، فإن تتبع أثر الجهاز المصرفي بمتغيراته النقدية والاقتصادية في متغيرات الاستقرار الاقتصادي تعتبر من الميادين المهمة التي تستحق البحث والدراسة.

1.1 مشكلة البحث

بالرغم من دور الجهاز المصرفي الفلسطيني وأهميته في الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، إلا أن أثر هذا الجهاز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لم تتبلور بعد، سواءً على صعيد المجتمع بشكل عام أو على صعيد قطاع الأعمال بشكل خاص. وعليه تأتي هذه الدراسة محاولة البحث في تحديد أثر متغيرات الجهاز المصرفي الفلسطيني في متغيرات الاستقرار الاقتصادي، لمعرفة مدى استجابة النشاط الاقتصادي ومتغيراته لفعل الجهاز المصرفي المتمثل بمجموعة من المتغيرات التي تعبر عنه، ويمكن تحديد سؤال البحث على النحو الآتي:

ما هو أثر الجهاز المصرفي في الاستقرار الاقتصادي في فلسطين؟

2.1 أهمية وهدف البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الدور الاقتصادي الذي يؤديه الجهاز المصرفي في المجتمع وقدرته على إحداث التغيرات القادرة على تحريك عجلة النمو الاقتصادي للاقتصاد والمساهمة في تحقيق الاستقرار له. كما تكمن أهمية هذا البحث في النتائج والتوصيات التي قد يخرج بها البحث، وانطلاقا من هذه الأهمية فيمكن صياغة هدف البحث ليتمثل في دراسة التأثير الذي يمارسه الجهاز المصرفي ممثلا بالمتغيرات المصرفية وهي: نمو عرض النقد، وحجم الائتمان، وعدد المصارف وفروعها، ونسبة إجمالي الودائع إلى عرض النقد وإلى الناتج المحلي الإجمالي النقدي، والكثافة المصرفية، والعمق المالي على الاستقرار الاقتصادي المتمثل في كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والتضخم، والبطالة.

3.1 فرضية البحث

يمكن صياغة فرضية البحث الرئيسية على النحو الآتي:

- هناك علاقة ارتباط إحصائية بين الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، ويمكن تفريع هذه الفرضية الأساسية إلى ثلاث فرضيات كما يأتي:
  - هناك علاقة ارتباط إحصائية بين متغيرات الجهاز المصرفي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
  - هناك علاقة ارتباط إحصائية بين متغيرات الجهاز المصرفي ومعدلات التضخم.
  - هناك علاقة ارتباط إحصائية بين متغيرات الجهاز المصرفي ومعدلات البطالة.

4.1 منهجية البحث

يعتمد البحث على منهجية متعددة الجوانب إذ استخدم الباحث المنهج النظري بهدف تأصيل مشكلة البحث وجمع الدراسات السابقة ذات العلاقة. كما جرى إتباع المنهج الوصفي التحليلي لتحليل وبيان تطور أداء الجهاز المصرفي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي. وجرى استخدام المنهج القياسي التطبيقي من أجل تفسير أثر متغيرات الجهاز المصرفي في متغيرات الاستقرار الاقتصادي، إذ استخدم الباحث البيانات الرسمية الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني والمنشورة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة 1994 – 2014.

5.1 حدود البحث

يتحدد البحث بدراسة أثر الجهاز المصرفي الفلسطيني في الاستقرار الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) خلال الفترة الواقعة بين (1994 – 2014).

2. الجهاز المصرفي الفلسطيني

1.2 تطور الجهاز المصرفي الفلسطيني

يعد الجهاز المصرفي الفلسطيني جهازاً حديث العهد، فقد تعرض هذا الجهاز لانتكاسات عدة عرّضته إلى الضعف

أحيانا وإلى التدمير أحيانا أخرى بسبب ما مرت به الأراضي الفلسطينية من أحداث سياسية عبر الزمن. ولم يتشكل هذا الجهاز بشكله المنظم إلا بعد توقيع اتفاقية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. نتيجة لهذا الاتفاق تأسستْ سلطة النقد الفلسطينية في العام 1994 لتقوم بدور البنك المركزي الفلسطيني، كما فتحت العديد من البنوك التجارية والإسلامية المحلية والعربية ومؤسسات الإقراض وسوق فلسطين للأوراق المالية والعديد من شركات الوساطة المالية التابعة له. وتقوم سلطة النقد الفلسطينية في عملية إدارة الجهاز المصرفي الفلسطيني والمؤسسات المالية من حيث الإشراف والرقابة. وتحتاج هذه المهمة إلى وجود جهاز مصرفي فعّال قادر على أن يلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وكذلك أن يكون قادراً على مجاراة التطورات والتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية من جهة أخرى، ويمكن التمييز بين ثلاث مراحل مر بها الجهاز المصرفي الفلسطيني. (الجعفري وآخرون، 2003)

- **المرحلة الأولى**: وتتمثل في الفترة الزمنية التي سبقت الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، إذ كانت الضفة الغربية تخضع للحكم الأردني وكان يعمل فيها سبعة بنوك محلية وعربية ودولية وقد بلغ عدد فروع هذه البنوك في حينها 38 فرعا، بينما قطاع غزة كان تحت الحكم المصري وكان يعمل فيه ستة فروع فقط.

- **المرحلة الثانية**: وهي التي قامت فيها إسرائيل باحتلال كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبناءً على ذلك حدث الانفصال عن الأردن ومصر وأخضعت هذه المناطق إلى الحكم العسكري الإسرائيلي، وبموجب هذا الاحتلال أغلقت جميع المصارف العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة بأمر عسكري. استمر هذا الوضع إلى أواخر الثمانينات من القرن الماضي حين وافق الاحتلال على افتتاح بعض الفروع التابعة لبعض المصارف العربية والمحلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فكان هناك بنك القاهرة – عمان بفروعه الأربعة وبنك فلسطين بفرعيه واستمر هذا الوضع حتى توقيع الاتفاقيات الخاصة بالعملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في العام 1993.

- **المرحلة الثالثة**: تمتد هذه المرحلة من العام 1994 وحتى هذه الأيام، حين جرى توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية عام 1994 التي اختصت بتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فقد نصت المادة الرابعة من هذا الاتفاق على إنشاء سلطة النقد الفلسطينية لتقوم بمهام البنك المركزي باستثناء عملية إصدار النقد الفلسطيني الذي ما زال الاقتصاد الفلسطيني محروماً منه حتى الآن. تميزت هذه الفترة بحدوث تطورات كبيرة ومهمة على الجهاز المصرفي الفلسطيني، إذ حدث هناك قفزة في عدد المصارف التجارية وما تقدمه من خدمات مصرفية.

ومع تعاقب الأحداث السياسية والاقتصادي، فإن الجهاز المصرفي الفلسطيني يعاني من عدد من العقبات والتحديات والمشاكل التي تقف أمام تقدمه وتطوره، ومن أهم هذه المشاكل غياب العملة الوطنية الأمر الذي يعني استخدام أكثر من عملة ، إذ جرى التعامل بثلاث عملات هي: الشيكل الإسرائيلي والدينار الأردني والدولار الأمريكي. كما أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يسببه الاحتلال الإسرائيلي يعمل على زيادة مخاطر الاستثمار وهروب المستثمرين ورؤوس الأموال إلى الخارج، بالإضافة إلى أن منظومة التشريعات القانونية المصرفية الفلسطينية لم تكتمل بعد، لأنّ سلطة النقد الفلسطينية تطبق القوانين المصرفية على المصارف دون تفرقة بينها وهذا ينعكس سلبا خصوصا على أداء المصارف الإسلامية. (عطياني، 2008)

2.2 عرض النقد في الاقتصاد الفلسطيني

بما أن الاقتصاد الفلسطيني محروم من العملة الوطنية الفلسطينية، فإن من الصعب على سلطة النقد الفلسطينية التحكم في عرض النقد، وذلك لوجود أكثر من عملة نقدية يجري التعامل بها كما ذكر ذلك سابقا. وبالرغم من ذلك فقد أجريت تقديرات عرض النقد وفقا للبيانات الخاصة بعناصر النقد والمنشورة من سلطة النقد الفلسطينية، التي تشير البيانات المدرجة في الجدول رقم (1) إلى تطور عرض النقد بمعناه الضيق (M1) وكذلك بمعناه الواسع (M2) خلال الفترة 1994 – 2014.

الجدول رقم (1)

تطور عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1994- 2014) (القيمة مليون دولار)

السنة	M1	M2	GDP	% التغير GDP	% M1	M2%	العمق المالي%	نمو العمق المالي%
1994	1223.3	2248	2,843.3	---	----	---	79.06	----
1995	1368.1	2555	3,282.8	15.46	11.84	13.66	77.83	- 1.56
1996	1273.2	2985	3,409.6	3.86	- 6.94	16.83	87.55	12.48
1997	1386.4	3477	3,759.8	10.27	8.89	16.48	92.48	5.63

السنة	M1	M2	GDP	% التغير GDP	M1 %	M2%	العمق المالي%	نمو العمق المالي%
1998	1399.7	3814	4,067.8	8.19	0.96	9.69	93.76	1.39
1999	1450.7	4326	4,271.2	5.00	3.64	13.42	101.28	8.02
2000	2265.6	5012	4,313.6	0.99	56.17	15.86	116.19	14.72
2001	1883.2	3233.2	4,003.7	- 7.18	- 16.88	- 35.49	80.76	- 30.50
2002	2029.7	3084.1	3,555.8	- 11.19	7.78	- 4.61	86.73	7.40
2003	2304	3352.3	3,968.0	11.59	13.51	8.70	84.48	- 2.60
2004	2533.1	3498.4	4,329.2	9.10	9.94	4.36	80.81	- 4.35
2005	2620	3639	4,831.8	11.61	3.43	4.02	75.31	- 6.80
2006	2949.6	3850.3	4,910.1	1.62	12.58	5.81	78.42	4.12
2007	3254.8	4640.2	5,505.8	12.13	10.35	20.52	84.28	7.48
2008	3454.5	5250.7	6,673.5	21.21	6.14	13.16	78.68	- 6.64
2009	3844.4	5568.7	7,268.2	8.91	11.29	6.06	76.62	- 2.62
2010	4215.3	6099.9	8,913.1	22.63	9.65	9.54	68.44	- 10.68
2011	4582.3	6341.7	10,465.4	17.42	8.71	3.96	60.60	- 11.46
2012	4869.5	6770.6	11,279.4	7.78	6.27	6.76	60.03	- 0.94
2013	5234.1	7497.2	12,476.0	10.61	7.49	10.73	60.09	0.11
2014	5463.8	7865.4	12,861.5	3.09	4.39	4.91	61.15	1.77

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (M1,M2,GDP) نشرات مختلفة

يتضح من البيانات أن عرض النقد بمعناه الضيق (M1) قد تطور من 1223 مليون دولار عام 1994 ليصل إلى 1450 مليون دولار عام 1999 وبعد ذلك بلغ 2265 مليون دولار في عام 2000 ليعاود التناقص في العام التالي، ثم يستمر التزايد إلى أن يصل إلى أكثر من 3254 مليون دولار عام 2007، ثم تزايد بمعدلات مختلفة حتى وصل إلى أكثر من 5463 مليون دولار عام 2014.وبالمقابل فإن عرض النقد بمعناه الواسع (M2) قد تطور أيضا من 2248 مليون دولار عام 1994 بمعدلات تتراوح بين 9% و 16% ليصل إلى 5012 مليون دولار عام 2000، ثم شهد حالة من التراجع وعدم الاستقرار واستمر بالتزايد والتراجع حتى عام 2008 عندما بلغ 5250 مليون دولار ليسجل معدلات زيادة تتراوح بين 4% و 10% ليصل إلى أكثر من 7865 مليون دولار عام 2014.

أما فيما يتصل بالعمق المالي في الاقتصاد الفلسطيني الذي حُسِبَ من خلال قسمة عرض النقد بمعناه الواسع (M2) على الناتج المحلي الإجمالي المقاس بالأسعار الجارية، نلحظ أن نسبة العمق المالي قد استمرت بالتزايد من 77% في عام 1995 إلى أكثر من 116% عام 2000 لتعاود الانخفاض خلال العام 2001 إلى 80% ومن ثم تزداد تارة وتتراجع تارة أخرى.وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أنه كلما زادت نسبة العمق المالي كلما زادت قدرة المصارف على اجتذاب الودائع، وعليه، فإن وجود درجة عالية من السيولة النقدية في حجم الاقتصاد، من شأنها أن تعمل على ترسيخ معدلات النمو الاقتصادي، ومن شأن العمق المالي بنسبه المعتدلة في الاقتصاد الفلسطيني أن يسهل انتقال القرار الاقتصادي النقدي من سلطة النقد الفلسطينية إلى مختلف قطاعات الاقتصاد عن طريق الجهاز المصرفي.

3.2 الكثافة المصرفية في الاقتصاد الفلسطيني

يبين الجدول رقم (2) تطور عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية وفروعها، إضافة إلى عدد السكان وعدد السكان لكل فرع ويمثل الكثافة المصرفية.

الجدول رقم (2)

عدد المصارف والفروع والكثافة المصرفية في الاقتصاد الفلسطيني

السنة	عدد المصارف وفروعها	عدد السكان نسمة	عدد السكان لكل فرع	مصرف/ 0000 شخص/ الكثافة المصرفية
1994	45	2534808	2535	0.178

السنة	عدد المصارف وفروعها	عدد السكان نسمة	عدد السكان لكل فرع	مصرف/ 0000 شخص/ الكثافة المصرفية
1995	58	2618603	2619	0.221
1996	72	2699591	2700	0.267
1997	90	2783084	2783	0.323
1998	106	2871568	2872	0.369
1999	116	2962226	2962	0.392
2000	120	3053335	3053	0.393
2001	124	3138471	3138	0.395
2002	125	3225214	3225	0.388
2003	131	3314509	3315	0.395
2004	133	3407417	3407	0.390
2005	139	3508126	3508	0.396
2006	151	3611998	3612	0.418
2007	160	3719189	3719	0.430
2008	190	3825512	3826	0.497
2009	209	3935249	3935	0.531
2010	212	4048403	4048	0.524
2011	226	4168860	4169	0.542
2012	232	4293313	4293	0.540
2013	237	4420549	4421	0.536
2014	252	4550368	4550	0.554

المصدر: تم حساب البيانات بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

تبين البيانات المدرجة في الجدول رقم (2) أن عدد المصارف التجارية وفروعها قد تطور من 45 فرعاً إلى 252 فرعاً خلال الفترة 1994 – 2014.كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الفروع موزعة في الغالب على (18 – 21) مصرفا.هذا التطور في عدد المصارف والفروع قد أنعش المنافسة في الجهاز المصرفي الفلسطيني الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات الكثافة المصرفية، إذ يبين العمود الأخير من الجدول رقم (2) عدد المصارف/ الفروع لكل عشرة آلاف شخص، فقد كانت هذه النسبة تشكل 0.178 مصرفا وفرعا لكل 10000 شخص وارتفعت بشكل مستمر ومطرد لتسجل أكثر من 0.55 مصرفا وفرعا لكل 10000 شخص، وهذه النسبة تعتبر عالية إذا ما قورنت بتلك السائدة في الدول النامية والاقتصاديات الناشئة.ولا بد هنا من الإشارة إلى أن الجهاز المصرفي الذي يحدد درجة العمق المالي ومدى الكثافة المصرفية في الاقتصاد من خلال التطور الكمي والنوعي سوف يكون له أثر كبير في هيكل وتركيبة عرض النقد فيه، فكلما كانت الكثافة المصرفية عالية زاد حجم الودائع وشبه النقد فيه وشكل القسم الأكبر من عرض النقد والعكس صحيح في حالة الاقتصاد الذي لا يمتلك كثافة مصرفية جيدة.

4.2 تطور الائتمان والتسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية في فلسطين

الاقتصاد الفلسطيني الذي حرم من خدمات الجهاز المصرفي المتنوعة وعلى رأسها الائتمان المصرفي بسبب إغلاق المصارف التجارية من إسرائيل وعدم السماح لها بممارسة أعمالها المصرفية بعد احتلال فلسطين عام 1948، وكذلك بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967.إلا أن ظهور بوادر الانفراج السياسي جعل المصارف التجارية تباشر عملها في الأراضي الفلسطينية، وقد تطورت في عددها وخدماتها، والجدول رقم (3) يبين تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية خلال الفترة 1994 – 2014.

الجدول رقم (3)

تطور التسهيلات الانتمانية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1994 - 2014) القيمة مليون دولار

السنة	التسهيلات	GDP	%التغير التسهيلات×	نسبة التسهيلات إلى الناتج المحلي بالأسعار الجارية
1994	330	2,843.3	----	11.61
1995	284.26	3,282.8	- 0.14	8.66
1996	423.8	3,409.6	0.49	12.43
1997	612.9	3,759.8	0.45	16.30
1998	833.1	4,067.8	0.36	20.48
1999	1,005.50	4,271.2	0.21	23.54
2000	1,346.20	4,313.6	0.34	31.21
2001	1,220.00	4,003.7	- 0.09	30.47
2002	957.10	3,555.8	- 0.22	26.92
2003	1,072.00	3,968.0	0.12	27.02
2004	1,427.70	4,329.2	0.33	32.98
2005	1,786.40	4,831.8	0.25	36.97
2006	1,843.40	4,910.1	0.03	37.54
2007	1,705.20	5,505.8	- 0.07	30.97
2008	1,829.90	6,673.5	0.07	27.42
2009	2,233.90	7,268.2	0.22	30.74

السنة	التسهيلات	GDP	%التغير التسهيلات×	نسبة التسهيلات إلى الناتج المحلي بالأسعار الجارية
2010	2,885.80	8,913.1	0.29	32.38
2011	3,552.60	10,465.4	0.23	33.95
2012	4,199.30	11,279.4	0.18	37.23
2013	4,894.00	12,476.0	0.17	39.23
2014	5,204.50	12,861.5	0.06	40.46

المصدر: تم حساب البيانات بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

فالتسهيلات الائتمانية التي بدأت بمستوى متواضع جداً في العام 1994 والتي بلغت 330 مليون دولار بنسبة تبلغ 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي النقدي قد نمت وتطورت بنسبة عالية وصلت إلى 49% عام 1996 والى 45% عام 1997 و 36% عام 1998 و 34% عام 2000، وقد بلغت بالمطلق أكثر من 1346 مليون دولار.وفي الفترة بين (2001 – 2007) غلب على التسهيلات الائتمانية التقلب والتذبذب بسبب الأوضاع السياسية التي كانت سائدة وما نتج عنها من تداعيات اقتصادية متنوعة، وأما في الفترة الواقعة بين (2008– 2014) فقد تطور حجم الائتمان من 1829 مليون دولار ليصل إلى أكثر من 5204 مليون دولار عام 2014.وأما نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي النقدي فقد شكلت ما نسبته 30% إلى 40% في أغلب فترات الدراسة، وذلك يدل على قدرة الجهاز المصرفي الفلسطيني على تجميع المدخرات على شكل ودائع ومنحها على شكل تسهيلات ائتمانية إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

3.الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات التي تعرضت إلى العلاقة بين الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية ولو بصورة غير مباشرة.ومن هذه الدراسات، دراسة (**عبد العال و مقداد، 1998**) بعنوان "دور الجهاز المصرفي الفلسطيني في التنمية الاقتصادية" التي هدفت إلى تحديد كيفية تطور الجهاز المصرفي في فلسطين في مراحل الضعف والقوة وبيان أهم خصائص هذا التطور.توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بالرقابة والإشراف المصرفي، والعمل على إنشاء مصارف متخصصة في قطاع الصناعة والإسكان والزراعة وأن يجري تنمية بنوك التنمية ومؤسسات التأمين، والعمل على تحديد الأولويات التنموية على ضوء مصادر التمويل المتوفرة ومحاولة الضغط على البنوك العاملة في فلسطين لتوسيع دورها في الإقراض.

دراسة (**الفليت، 2004**) بعنوان " أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين" التي هدفت إلى تحديد أثر التسهيلات المصرفية للبنوك العاملة في فلسطين على القطاعات الاقتصادية المختلفة، إضافة إلى تعرف واقع البنوك العاملة في فلسطين، وتعرف أهم المشكلات التي تقف عائقاً أمام تقدمها في التنمية الاقتصادية.كذلك جرى تحديد نسبه التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك لكل قطاع ، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج التي تسهم في تعرف واقع مساهمة البنوك العاملة في فلسطين في التنمية الاقتصادية.واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الوصول لنتائج الدراسة واستعين بتوزيع استمارتين، إحداهما وزعت على موظفي التسهيلات الائتمانية الرئيسيين بالبنوك العاملة في الضفة وقطاع غزة ، والأخرى وزعت على القطاعات الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة ، إضافة إلى استخدام المقابلات الشخصية مع مديري البنوك العاملة في فلسطين وسلطة النقد الفلسطينية وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها أن المصارف التجارية تلعب دورا مهماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية من خلال التسهيلات الائتمانية التي تقدمها .

دراسة (**عودة، 2011**) بعنوان " دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني"، التي هدفت إلى تحليل الدور التنموي للقطاع المصرفي الفلسطيني، وقد ركزت على قناة السيولة والائتمان وحشد المدخرات والعلاقة بين القطاع المصرفي وبورصة فلسطين.وأظهرت النتائج ارتباطاً قوياً بين التسهيلات الائتمانية وإجمالي الناتج المحلي، كما بينت النتائج مرونة عالية للائتمان الممنوح بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة. وأن هناك علاقة طردية بين الائتمان المصرفي والاستثمار الخاص.إضافة لذلك شددت الدراسة على النجاح الكبير للقطاع المصرفي الفلسطيني في استقطاب الودائع واستقرارها وتشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي ما ينعكس إيجابا على مسيرة النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

دراسة (**أبو عيدة و زبده، 2015**) بعنوان) " دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين: دراسة قياسية للفترة (1994 – 2013) ، التي هدفت إلى تحليل مدى مساهمة المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ما تقدمه من تسهيلات ائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (1994 – 2013) .ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية والناتج المحلي الإجمالي ، إذ بلغ الأثر (0.10) للفترة (1994 – 2000) ، و (0.001) للفترة (2001 – 2005) ، و (0.37) للفترة (2006 – 2013) و0.05% على طول الفترة (1994 – 2013) .ومن أهم التوصيات التي جرى اقتراحها ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بتعزيز سياستها النقدية بشكل يؤدي إلى تنظيم الجهاز المصرفي الفلسطيني لما

لذلك من أهمية قد تعود على عمل المصارف التجارية في تجميع المدخرات ومنح التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة ودعم مسيرة النمو الاقتصادي الفلسطيني.

وعلى مستوى الدراسات الخاصة بالدول العربية والدول النامية، فهناك دراسة (**البلبل وآخرون، 2004**) بعنوان "التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي" ، التي تناولت التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1974 – 2002) ، فقد هدفت الدراسة إلى تحليل الهيكل المالي وعلاقته بإجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج والنمو الاقتصادي.ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن المؤشرات المالية ذات الأساس البنكي لها تأثير سلبي على إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج، في حين أن المؤشرات القائمة على أساس السوق لها تأثير ايجابي، وعليه، فقد أوصت الدراسة بضرورة توسيع القطاع المالي ليشمل سوق الأوراق المالية الأمر الذي يستدعي تنفيذ المزيد من الإصلاحات في كل من البورصة والقطاع البنكي.

دراسة (**القدير، 2004**) والتي كانت بعنوان" تأثير التطور المالي في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية" ، وقد قامت الدراسة باختبار العلاقة السببية بين التطور المالي ومعدل النمو الاقتصادي باستخدام منهجية جرانجر.وذلك لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين في المدى القصير والطويل.وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين التطور المالي بمقاييسه المختلفة والمتمثلة بنسبة كل من عرض النقود والقروض المخصصة للقطاع الخاص، ونسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في الآجلين القصير والطويل.وقد لعبت التطورات المالية المتمثلة في افتتاح سوق المال وعودة رؤوس الأموال الوطنية وزيادة الاستثمارات الأجنبية دورا هاما في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

دراسة (**سليم، 2008**) التي كانت بعنوان "دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية" ، وتناولت دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وقد بينت الدراسة أن تطبيق السياستين المالية والنقدية في كثير من الدول النامية تعاني من معوقات عديدة تحول دون ارتقاء هذه السياسات إلى المستوى المطلوب.فالسياسة المالية من خلال حصيلة الضرائب تبقى الأداة الأكثر استخداما لتمويل وتعبئة الموارد لتمويل التنمية.كما بينت الدراسة أن السياسة النقدية تستخدم في الدول المتقدمة بما يخدم أهداف تحقيق الاستقرار الاقتصادي بينما في الدول النامية يتعلق تطبيقها بالتغيرات الهيكلية طويلة الآجل، وبطريقة أخرى، فإن السياسة النقدية تتبع السياسة المالية في الدول النامية، إذ تستخدم الأخيرة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أكثر من الأولى.

دراسة (**خلف، 2008**) ، التي كانت بعنوان "قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي في العراق"، وقد استخدمت الدراسة الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مؤشراً للتطور الاقتصادي.وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي العراقي غير المتطور لم يستطع لعب دور فعال في تشجيع النمو الاقتصادي، وعليه، أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ سياسات هادفة تسعى إلى تفعيل دور الجهاز المصرفي في تفعيل وتطوير القطاع الخاص وتقليل القيود على الجهاز المصرفي المتمثلة في تحرير المصارف من جميع سياسات الكبح المالي.

دراسة (**الغالبي وعطشان، 2009**) ، بعنوان، " الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق" تناولت الدراسة الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال الفترة (1988 – 2005) وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الجهاز المصرفي ممثلا بمتغيراته وهي نمو عرض النقد والائتمان، وعدد المصارف وفروعها، ونسبة إجمالي الودائع إلى كل من عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الكثافة المصرفية والعمق المالي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي المعبر عنه بكل من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة.وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن للجهاز المصرفي في العراق أثر سلبيا على متغيرات الاستقرار الاقتصادي وذلك بسبب فقدانه للاستقلالية في اتخاذ القرارات والافتقار إلى التطور المطلوب.

إن دراسة (**عوض والمحادين، 2011**) التي كانت بعنوان "أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن" هدفت إلى دراسة طبيعة العلاقة بين التطور النقدي والنمو الاقتصادي في الأردن من خلال تحديد العلاقة السببية وتحليل دور التطور النقدي في النمو الاقتصادي.وقد بينت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين المتغيرات النقدية ومعدل النمو الحقيقي للدخل الفردي.كما أظهرت النتائج أن أكثر المتغيرات تأثيراً في النمو الاقتصادي كان عرض النقد بمفهومه الواسع.

دراسة (**مشعل و مشعل، 2012**) التي كانت بعنوان "القطاع المالي في الأردن والنمو الاقتصادي" تناولت تحليل العلاقة بين القطاع المالي في الأردن والنمو الاقتصادي.فقد حاولت الدراسة استكشاف العلاقة السببية بين النظام البنكي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1978 – 2009) .وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية إيجابية باتجاهين بين النظام البنكي والنمو الاقتصادي، كما أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وسوق الأوراق المالية ثبتت في الآجل القصير فقط.وبناءً على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية حتى تحقيق ما هو مرجو منها في الآجل الطويل.

دراسة (**بن معزو و حمانه، 2013**) ، بعنوان "قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (Kaopen) : دراسة قياسية (1970 – 2010) " ، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية طويلة الآجل بين التحرير المالي

والنمو الاقتصادي.كما بينت الدراسة وجود علاقة سلبية طويلة الآجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.وعزت الدراسة هذه النتائج إلى أن الجزائر توجهت نحو التحرير المالي دون تجهيز بعض الشروط المسبقة الداعمة له ما خلق تعارض بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي، ولذلك أوصت الدراسة بضرورة تطوير القطاع المالي وتفعيل دور البنك المركزي بوصف ذلك سياسات مستقلة عن السلطة السياسية.

وعلى صعيد الدراسات الأجنبية، فقد نالت دراسة العلاقة بين التطور المالي والنقدي والنمو الاقتصادي اهتمام الباحثين في مختلف دول العالم، فهناك دراسات كثيرة في هذا المجال نورد منها على سبيل المثال لا الحصر بعض هذه الدراسات التطبيقية مثل دراسة (**King et al., 1993**) ، التي حملت عنوان " Finance and Growth Shumpeter Might be Right " وقد قامت الدراسة بتحليل البيانات الخاصة بعدد من الدول خلال الفترة (1960 – 1989) لتحديد العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.وقد استخدمت كل من متوسط الائتمان المخصص للقطاع الخاص كنسبة من الائتمان المحلي، ومتوسط الائتمان المصرفي إلى إجمالي الاقتراض، كما استخدمت الدراسة عددا من مقاييس النمو الاقتصادي كمتوسط دخل الفرد ومؤشرات تعكس أداء سعر الصرف والتجارة وكل من السياسة المالية والنقدية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التطور المالي يؤثر إيجابا في النمو الاقتصادي.

دراسة (**Murinde & Eng, 1994**) التي استخدمت عرض النقد ونسبة العملات المتداولة خارج النظام المصرفي مقياساً للتطور المالي، بينما استخدمت الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقياساً للنمو الاقتصادي، وكانت النتيجة أن التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي.كما أوضحت دراسة (**Arestis, 1996& Demetriades**) أن السببية تتجه من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي والعكس صحيح، وقد استخدمت هذه الدراسة نسبة الائتمان ونسبة عرض النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن التطور المالي ومتوسط دخل الفرد الحقيقي كمقياس للنمو الاقتصادي.كما توصلت كل من دراسة (**Kul & Khan, 1999**) ودراسة (**Beck et al.,1999**) إلى نفس النتيجة.كما أضاف (**Kar et al.,2000**) دراسة أخرى تلك التي قام من خلالها باختبار العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في تركيا، وتوصل إلى أن التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي، عندما استخدم عرض النقد كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن التطور المالي، ولكن عندما استخدم متغير الودائع المصرفية والائتمان الخاص والائتمان المحلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت السببية تتجه من معدل النمو إلى التطور المالي، وعليه انتهت الدراسة بأن النمو الاقتصادي يسبب التطور المالي وليس العكس.وكذلك توصلت دراسة (**Suleinian & Abu Qarn,2006**) إلى نفس النتيجة.وأما دراسة (**Kabir Hassan, et al.2011**) التي تناولت التطور المالي والنمو الاقتصادي في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، استخدمت الدراسة تحليل الانحدار والتباين لمعدلات نمو الناتج القومي السنوي لفحص العوامل الأكثر أهمية في النمو الاقتصادي عبر الزمن.إذ بينت النتائج علاقة طردية إيجابية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، كما أشار التحليل الذي قامت به الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والتطور المالي.

يتضح من هذا العرض للدراسات السابقة إلى أن موضع البحث قد حظي باهتمام كبير من الباحثين والمهتمين في دول مختلفة عديدة، كما أن هذه الدراسات والأبحاث قد توصلت إلى نتائج متباينة حول أثر الجهاز المصرفي على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.كما أنه يتضح أيضا بأن موضوع البحث لم يتعرض إلى البحث بشكل مباشر في الأراضي الفلسطينية ما يضيف إلى أهمية هذا البحث والنتائج التي قد يصل إليها.

4.النموذج القياسي ومتغيرات الدراسة

1.4 اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات البحث، وبالرغم من تعدد الاختبارات القياسية التي يمكن من خلالها التأكد من سكون البيانات واستقرارها سوف يجري تطبيق اختبار ديكي– فولر المطور (Dickey and Fuller) لأنه الاختبار الأكثر استخداما في مثل هذه الدراسات، ويمكن إجراء هذا الاختبار من خلال تطبيق المعادلة الآتية: (Gujarati,1995,p 718)

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \delta Y_{t-1} + U_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث (Δ) تمثل الفرق الأول للسلسلة الزمنية (Y_t) ويجري اختبار فرضية العدم (H_0) ، أي أن المعلمة ($\delta = 0$) أي تكون السلسلة تتميز بوجود جذر الوحدة، ومن ثمّ تعاني البيانات من عدم الاستقرار والسكون.وفي المقابل يمكن اختبار الفرضية البديلة (H_1) عندما تكون المعلمة ($\delta \neq 0$) ، أي تكون السلسلة ساكنة، ثم يمكن التأكد بأن البيانات مستقرة وساكنة ولا تعاني من مشكلة عدم الاستقرار.

2.4 الانحدار المتعدد (Multiple Regression)

بما أن هذا البحث يهدف إلى تحليل أثر الجهاز المصرفي الفلسطيني على الاستقرار الاقتصادي من خلال اختبار أثر متغيرات الجهاز المصرفي على متغيرات الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والتضخم، والبطالة من خلال تطبيق نموذج الانحدار المتعدد (Multiple Regression) من خلال النموذج القياسي الآتي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \ldots\ldots\ldots\ldots \beta_K X_{iK} + U_i$$

إذ إنّ:

Y_i = المتغيرات التابعة، X_i = المتغيرات المستقلة، U_i =

المتغير العشوائي، β_0 = الحد الثابت ،

وتتمثل متغيرات النموذج أولا من المتغيرات التابعة (Dependent Variables) والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقاسا بالأسعار الثابتة (GDP) ، والتضخم (INF) ، والبطالة (UEMT) .وأما المتغيرات المستقلة (Independent Variables) فهي:

- معدل النمو السنوي لعرض النقد بمعناه الواسع (GM_2)
- حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية (CRDT)
- عدد المصارف وفروعها (NBs)
- نسبة إجمالي الودائع إلى عرض النقد بمعناه الواسع (D/ GM2)
- نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (D/ CGDP)
- الكثافة المصرفية (DEN)
- العمق المالي (DEP)

ومن أجل الوصول إلى تقديرات أثر هذه المتغيرات على المتغيرات التابعة للدراسة فقد اعتمدت ثلاثة نماذج قياسية كما يأتي:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 GM_2 + \beta_2 CRDT + \beta_3 NB_s + \beta_4 D/M_2 + \beta_5 D/CGDP + \beta_6 DEN + \beta_7 DEP + \mu_1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$INF = \beta_0 + \beta_1 GM_2 + \beta_2 CRDT + \beta_3 NB_s + \beta_4 D/M_2 + \beta_5 D/CGDP + \beta_6 DEN + \beta_7 DEP + \mu_1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$UEMT = \beta_0 + \beta_1 GM_2 + \beta_2 CRDT + \beta_3 NB_s + \beta_4 D/M_2 + \beta_5 D/CGDP + \beta_6 DEN + \beta_7 DEP + \mu_1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

وفيما يلي شرح لمتغيرات النموذج:

- المتغيرات التابعة: (Dependent Variables) الجدول رقم (4) يبين البيانات الخاصة بالمتغيرات التابعة التي اعتمدتها الدراسة.

الجدول رقم (4)

متغيرات الاستقرار الاقتصادي (1994 - 2014)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي/ مليون دولار	معدل النمو السنوي×	معدلات البطالة %	التضخم %
1994	3,038.40	----	20	2.30
1995	3,212.40	0.06	18.2	3.10
1996	3,292.80	0.03	23.8	3.40
1997	3,744.00	0.14	20.3	2.90
1998	4,197.70	0.12	14.4	3.10
1999	4,534.90	0.08	11.8	3.20
2000	4,146.70	- 0.09	14.3	2.80
2001	3,810.80	- 0.08	25.3	1.20
2002	3,301.40	- 0.13	31.2	5.70
2003	3,800.50	0.15	25.5	4.40
2004	4,198.40	0.10	26.8	3.00
2005	4,559.50	0.09	23.5	4.10
2006	4,322.30	- 0.05	23.7	3.80
2007	4,554.10	0.05	21.7	1.90
2008	4,878.30	0.07	26.6	9.90
2009	5,239.30	0.07	24.5	2.75
2010	5,754.30	0.10	23.7	3.75
2011	6,323.00	0.10	20.9	2.88
2012	6,797.30	0.08	23	3.30
2013	6,924.8	0.03	23.5	3.82
2014	7,463.4	0.077	24.8	3.94

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الحسابات القومية بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004)

*بيانات تم احتسابها من قبل الباحث

والبيانات تبين ما يأتي:

- **أولا: المتغيرات التابعة (Dependent Variables)**

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) : توضح البيانات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفلسطيني

مقاسا بالأسعار الثابتة قد تضاعف خلال فترة الدراسة ، إذ سجل أكثر من 3 مليار دولار في عام 1994 ليستمر في النمو والتطور حتى وصل إلى أكثر من 7 مليار دولار عام 2014، ولكن هذا النمو والتطور كان عرضة إلى التقلبات من فترة إلى أخرى بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني على المستويين السياسي والاقتصادي.فقد سجل معدلات نمو متواضعة في سنوات كثيرة كما سجل معدلات نمو سالبة في بعض الفترات، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على عدم الاستقرار الاقتصادي السائد في الأراضي الفلسطينية.

- التضخم (Inflation) : بحسب الإحصاءات الرسمية المنشورة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن البيانات تشير إلى أن معدلات التضخم السائدة في فلسطين تعتبر متدنية إذا ما قورنت بالاقتصاديات النامية المماثلة ، فقد تراوحت هذه المعدلات بين 2% و 5% طيلة فترات الدراسة باستثناء بعض الأعوام التي سجلت معدلات عالية وصلت إلى 9.9% في عام 2008 وعاودت بعدها التراجع لتسجل مستويات أقل من ذلك تراوحت بين 3% و 4%.ويعود ذلك إلى التقنية التي يتبعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تقدير معدلات البطالة وفي عدد السلع التي يجري حساب التضخم بالنسبة لها ، إذ تحتسب معدلات التضخم بناءً على المعايير الدولية وليس بناءً على المعايير المحلية.

- البطالة (Unemployment) : تعتبر البطالة في الأراضي الفلسطينية سببا في تهديد الاستقرار الاقتصادي وعائقا تنمويا كبيراً، وقد سجلت البطالة في فلسطين معدلات قياسية وعالية جداً مقارنة بتلك السائدة في العالم والدول المجاورة، وبحسب البيانات المدرجة في الجدول رقم (4) فقد بلغت 20% في العام 1994 وبلغت أكثر من ذلك في سنوات انتفاضة الأقصى (2001 – 2006) وقد وصلت في أقصاها إلى 31% وتراوحت في الأعوام التي تلت بين 20% و 24%، وعليه فإن البطالة بوصفها متغيراً اقتصادياً يمثل حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء في فلسطين أو في أي مجتمع آخر.

- **ثانيا: المتغيرات المستقلة (Independent Variables)**

- نمو عرض النقد بمعناه الواسع (GM_2) : نمو عرض النقد يعني المزيد من السيولة في الاقتصاد ما يدفع أسعار الفائدة إلى التراجع الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على كل من الاستثمار والاستهلاك؛ لأن عملية الاستثمار دائما ما يرافقها دفع الأجور والرواتب وأثمان المواد الأولية المستخدمة من قبل المستثمرين.بناءً على ذلك فإن نمو عرض النقد يرتبط مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعلاقة موجبة، أي أن زيادة عرض النقد تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعكس صحيح، وبالمقابل فإن نمو عرض النقد يربطه علاقة سلبية بمستوى البطالة فزيادة عرض النقد تعني زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة معدلات التشغيل والتوظيف، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع معدلات البطالة في الاقتصاد.أما أثر عرض النقد في التضخم فقد أفادت النظرية الاقتصادية إلى أن التضخم ما هو إلا مشكلة نقدية بالدرجة الأولى.والعلاقة التي تربط نمو عرض النقد بالتضخم ما هي إلا علاقة طردية، لأن زيادة عرض النقد تؤدي إلى انخفاض قيمة النقد التي بدورها تؤدي إلى تقليل القوة الشرائية للنقود وتعمل على زيادة المستوى العام للأسعار والنتيجة تكون التضخم بالطبع.

- الائتمان: (The Credit) من المعروف جدا أن زيادة حجم الائتمان والتوسع فيه يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد من خلال تأثيره الايجابي على كل من الطلب على الاستثمار والطلب على الاستهلاك.وهذا يؤثر إيجابا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد.وبنفس الطريقة فإن مستوى الائتمان يرتبط بعلاقة عكسية مع معدلات البطالة؛ لأن زيادة الائتمان تعني زيادة الاستثمار ومستوى التوظيف ما يعني تقليل معدلات البطالة، وأما حجم الائتمان، فيرتبط بعلاقة طردية مع معدلات التضخم؛ لان زيادة الائتمان ما هي إلا زيادة في عرض النقد.

- عدد المصارف وفروعها: (Number of Banks and Branches) زيادة عدد المصارف وفروعها يعد مؤشرا على زيادة فعالية السياسة النقدية، وهو يؤدي إلى تقليل معدلات البطالة والتضخم، وبالمقابل يرتبط عدد المصارف وفروعها بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لأن زيادة عدد المصارف تعني إمكانية أفضل لنجاح السياسة النقدية فضلا عن أن تقديم الخدمات المصرفية وبخاصة الائتمان سيسهل عملية الاستثمار ويرفع من مستويات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- نسبة إجمالي الودائع إلى عرض النقد (D/ M_2) : زيادة هذه النسبة تعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتحقيق معدلات نمو أكبر وذلك لأنها تعني مقدرة أكبر للمصارف على منح التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.تلك التي بدورها تؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة والتضخم الأمر الذي يصب في مصلحة الاستقرار الاقتصادي.

- نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (D/ CGDP) : كلما ارتفعت هذه النسبة فإن قدرة الاقتصاد على الاعتماد على الجهاز المصرفي ترتفع في إقامة الاستثمارات المختلفة مما يعني زيادة في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، كما ترتبط هذه النسبة بعلاقة عكسية مع مستويات البطالة والتضخم.

- الكثافة المصرفية: (Banking Density) زيادة الكثافة المصرفية تعني انتشار الخدمات المصرفية بشكل أفضل، ما يعني انتشار العادات المصرفية، وزيادة حجم الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي الأمر الذي يسهم إيجابيا في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.كما يرتبط متغير الكثافة المصرفية

بعلاقة سلبية مع كل من التضخم والبطالة؛ لأن زيادة الكثافة المصرفية تعني خدمات مصرفية أفضل وائتمان أعلى ما يولد استثمار أكبر قادر على الإسهام في تخفيض معدلات البطالة، وتسهم في زيادة الطلب الكلي الأمر الذي سوف يحفز العرض الكلي على الزيادة، ما يعني المزيد من عرض السلع والخدمات والنتيجة تكون بانخفاض مستويات الأسعار والتضخم.

- العمق المالي: (Financial Depth) فكلما زادت نسبة العمق المالي دل ذلك على فاعلية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها التي من أهمها زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبنفس الطريقة تؤدي زيادة نسبة هذا المؤشر إلى تقليل معدلات البطالة والتضخم من الجهة الأخرى.

5. تحليل ومناقشة النتائج

1.5 نتائج اختبار سكون البيانات واستقرارها (جذر الوحدة)

بما أن معظم بيانات السلاسل الزمنية تتصف بعدم الاستقرار، فإنه من الضروري إجراء اختبار استقرار البيانات وذلك لتجنب الحصول على نتائج زائفة، ومن أجل ذلك قام للباحث بإجراء اختبار ديكي– فولر المطور (Augmented Dick-ey- Fuller) ، والجدول رقم (5) يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (5)

نتائج اختبار استقرار البيانات

Variable	Tc	Tt	No of Lag	Stationary Level
GDP	- 1.78	- 2.31	1	5%*
INF	- 0.192	- 2.24	1	5%*
UEMT	- 1.94	- 2.14	1	5%*
D/ CGDP	- 0.047	- 2.97	1	5%*
DM_2	0.385	- 3.85	1	5%*
DEN	- 0.32	- 0.87	1	5%*
GM2	- 0.207	- 4.15	1	5%*
CRDT	- 3.15	- 4.12	1	5%*
NBs	- 3.45	- 3.67	1	5%*
DEP	- 1.62	- 2.12	1	5%*
Variable	**Tc**	**Tt**	**No of Lag**	**Stationary Level**
GDP	- 0.006	- 3.85	2	5%*
INF	- 0.353	- 2.24	2	5%*
UEMT	- 0.279	- 4.15	2	5%*
D/ CGDP	- 0.281	- 2.97	2	5%*
DM2	- 0.008	- 1.004	2	5%*
DEN	- 5.02	- 5.86	2	5%*
GM2	- 0.55	- 0.98	2	5%*
CRDT	- 1.22	- 1.77	2	5%*
NBs	- 6.32	- 6.89	2	5%*
DEP	- 0.005	- 0.008	2	5%*

يتضح من نتائج اختبار (ADF) الخاص باستقرار البيانات أن جميع بيانات متغيرات النموذج كانت مستقرة عند مستوى معنوية 5% سواء عند تخلف زمني بفترة واحدة أو فترتين، وعليه يمكن بكل وضوح رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تفيد بعدم سكون بيانات السلاسل الزمنية وقبول الفرضية البديلة (H_1) التي تفيد بأن البيانات ساكنة وتخلو من مشكلة عدم الاستقرار، وبالتالي تصلح لتطبيق طريقة المربعات الصغرى.

2.5 نتائج تحليل الانحدار المتعدد

بعد إخضاع المتغيرات المستقلة والتابعة للبحث للمعالجة باستخدام تقنية الانحدار المتعدد (Multiple Regression) ، إذ جرى إتباع طريقة (Step- Wise) من أجل تحديد أقوى متغيرات الجهاز المصرفي الفلسطيني تأثيرا في الاستقرار الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.كما نفذت العديد من الاختبارات الإحصائية مثل اختبار (T- Test) للكشف عن معنوية المعلمات و اختبار (F-Test) للكشف عن معنوية النموذج، واختبار معامل التحديد (R2) لتحديد القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، كما نفذت العديد من الاختبارات القياسية كاختبار (D.W) للتأكد من خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي العشوائية، واختبار (VIF) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد. وتشكل هذه الاختبارات جنبا إلى جنب مع المعيار الاقتصادي الذي يجري من خلاله مقارنة قيم وإشارات المعلمات مع منطوق النظرية الاقتصادية الأساس الذي يحدد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، **ويمكن تتبع تحليل النتائج ومناقشتها كما يأتي**:

1. أثر متغيرات الجهاز المصرفي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (6) إلى النتائج الإحصائية والقياسية الخاصة بتقديرات المعادلة رقم (1) للنموذج ، والذي من خلاله جرى تقدير أثر متغيرات الجهاز المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المقاس بالأسعار الثابتة خلال الفترة 1994 – 2014.

الجدول رقم (6)

أثر متغيرات الجهاز المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)

Variables	Valueβ	T Statistics	Sig	Collinearity Statistics	
Constant	2369.05	10.73	0.000**	Tolerance	VIF
CRDT	0.487	6.920	0.000**	0.156	6.406
DEN	0.342	5.738	0.000**	0.122	8.195
D/ CGDP	0.564	4.839	0.000**	0.425	2.351
F- Statistics	23.413		0.000**		
R2 = 0.983	$\overline{R}^2 = 0.98$	r = 0.991	D.W =1.609		

** دال عند مستوى معنوية 1%

تبين النتائج المدرجة في الجدول رقم (6) اجتياز النموذج للاختبارات الإحصائية والقياسية، حيث بلغ معامل التحديد (0.98) (R2) والذي يعني أن المتغيرات المستقلة التي استخدمت في النموذج قادرة على تفسير ما نسبته 98% من التغير الحاصل في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) ، وأن فقط 2% تقريبا من هذا التغير بقيت غير مفسرة والتي تعود إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج.وهذه القيمة لمعامل التحديد تعطي قوة ارتباط عالية بين متغيرات الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.99) (r) .

ومن جهة أخرى فقد بلغت قيمة (F) الإحصائية (23.4) وكانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 1% ما يعزز الثقة بالنموذج كله، ويثبت نجاح تقديرات الانحدار المتعدد.كما تظهر تقديرات معادلة الانحدار المتعدد الأثر الايجابي لكل من حجم الائتمان (CRDT) ، والكثافة المصرفية (DEN) ، ونسبة حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي النقدي (D/ CGDP) على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.فقد بلغت قيمة معلمة حجم الائتمان (0.487) ما يعني أن زيادة حجم الائتمان بمقدار 1% سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.48%، وكانت قيمة (T) المحسوبة لحجم الائتمان (6.9) ما يعني وجود علاقة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بين حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في فلسطين، فزيادة حجم الائتمان تعمل على زيادة الطلب على الاستثمار ثم زيادة الطلب الكلي والناتج الكلي في الاقتصاد الوطني.والأمر نفسه ينطبق على كل من الكثافة المصرفية ونسبة حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي النقدي، إذ بينت النتائج أن زيادة الكثافة المصرفية بنسبة مئوية واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 0.34%، وكذلك زيادة حجم الودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي النقدي من شأنه أن يزيد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 0.56%.

وبالنظر إلى قيمة (T) المحسوبة لهذين المتغيرين (DEN) و (D/ CGDP) والتي بلغت (5.7 و 4.8) على التوالي، فإنها تثبت وجود علاقة إحصائية معنوية عند مستوى معنوية 1% ما يؤكد الأثر الايجابي لكل من الكثافة المصرفية وحجم الودائع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي النقدي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال تأثيرهما المتوقع في الاستثمار والطلب الكلي ثم في الاستقرار الاقتصادي.

وفيما يخص الاختبارات القياسية فقد وصل مؤشر دوربن واطسون (D.W = 1.6) وهذه القيمة تؤكد خلو البيانات من مشكلة الارتباط للبواقي العشوائية، وكذلك فإن قيمة معامل (VIF) للمتغيرات المستقلة التي اجتازت الاختبار جميعها أقل من 10 وبالتالي فهي تخلو من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد مما يعزز الثقة بنتائج النموذج المقدر الخاص بالمعادلة رقم (1) ككل.

وأما المتغيرات التي استبعدها النموذج وهي معدل النمو السنوي لعرض النقد بمعناه الواسع، وعدد المصارف وفروعها، ونسبة إجمالي الودائع إلى عرض النقد، والعمق المالي، فلم يثبت أثر هذه المتغيرات ولا معنوياتها الإحصائية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين.وقد يعزى ذلك إلى كون أن عرض النقد يعتبر من المتغيرات التي يقع خارج نطاق السياسة النقدية الفلسطينية كون سلطة النقد الفلسطينية لا تتحكم به بسبب غياب العملة الوطنية وتعامل الاقتصاد بعملات غير وطنية وهي الدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي والدولار الأمريكي، وكذلك الحال بالنسبة إلى العمق المالي.هذا يعني أن السياسة النقدية الفلسطينية ما تزال غير مكتملة بهذا المجال نظرا للظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني بهذه المرحلة والتي تؤثر في استقلالية السياسة النقدية التي يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

2. أثر متغيرات الجهاز المصرفي الفلسطيني في التضخم

الجدول رقم (7) يبين النتائج الإحصائية والقياسية الخاصة بتقديرات المعادلة رقم (2) من النموذج والخاصة بتحديد أثر متغيرات الجهاز المصرفي الفلسطيني في التضخم.

الجدول رقم (7)

أثر متغيرات الجهاز المصرفي على التضخم (INF)

Variables	Valueβ	T Statistics	Sig	Collinearity Statistics	
Constant	9.146	3.17	0.003*	Tolerance	VIF
GM_2	0.462	6.23	0.002*	0.285	3.510
CRDT	0.641	6.35	0.002*	0.285	3.510
NBs	- 0.204	4.64	0.003*	1.00	1.00
DEP	- 1.002	6.94	0.001*	1.00	1.00
F- Statistics	5.11		0.002*		
R2 0.78 =	$\overline{R}^2$ =0.74	r = 0.88	D.W = 3.102		

* دال عند مستوى معنوية 5%

تبين النتائج وجود علاقة ذات معنوية إحصائية بين كل من نمو عرض النقد بمعناه الواسع (GM_2) ، وحجم الائتمان (CRDT) ، وعدد المصارف وفروعها (NBs) ، والعمق المالي (DEP) بوصفها متغيرات مستقلة ومعدل التضخم (INF) بوصفه متغيرا تابعا.وكما هو واضح من البيانات أن قيمة (T) المحسوبة لهذه المتغيرات كانت دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 5%.وأما فيما يخص تقدير معادلة الانحدار، فإن إشارة معلمات هذه المتغيرات جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية ، إذ إن زيادة نمو عرض النقد بمعناه الواسع بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بنسبة 0.46%، وزيادة حجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية تؤدي إلى ارتفاع التضخم بنسبة 0.64%.وأما زيادة عدد المصارف التجارية وفروعها بفرع واحد فإنه يؤدي إلى تراجع التضخم بنسبة 0.2% وكذلك زيادة العمق المالي بنسبة 1% يؤدي إلى تراجع التضخم بنفس النسبة تقريبا.

وأما اختبار (R2) فقد اظهر قوة جيدة، إذ بلغ (0.78) ما يعني أن قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير في المتغير التابع (التضخم) قد وصلت إلى 78% ما يعني أن هناك ما نسبته 22% من التغير يبقى غير مفسر تلك التي قد تعود إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، كما بلغ معامل الارتباط ((r 0.88)) ما يدل على قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة التي اجتازت الاختبارات والمتغير المستقل.بلغت قيمة (F) الإحصائية (5.11) التي تحمل دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% ما يعزز الثقة بنتائج النموذج المقدر الخاص بالمعادلة رقم (2) .ومن جهة أخرى فإن النتائج القياسية تشير إلى خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي العشوائية، وكذلك خلوها من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، كما تظهر قيم كل من مؤشر دوربن واطسون (D.W) واختبار (VIF) ذلك.

3. أثر متغيرات الجهاز المصرفي الفلسطيني في البطالة

الجدول رقم (8) يبين نتائج الاختبارات القياسية والإحصائية للمعادلة الثالثة من النموذج والخاصة بأثر المتغيرات المستقلة التي تمثل الجهاز المصرفي الفلسطيني في المتغير التابع والممثل في معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية.

الجدول رقم (8)

أثر متغيرات الجهاز المصرفي على البطالة (Uemt)

Variables	Valueβ	T Statistics	Sig	Collinearity Statistics	
Constant	13.86	4.868	0.000**	Tolerance	VIF
DM_2	- 0.207	4.786	0.000**	0.398	2.513
DEN	- 0.265	2.540	0.021*	0.398	2.513
F- Statistics	6.453		0.021*		
R^2 0.594 =	$\overline{R}^2$ =0.549	r = 0.77	D.W = 1.190		

* دال عند مستوى معنوية 1% * دال عند مستوى معنوية 5%، *

كما هو واضح من البيانات المبينة في الجدول رقم (8) ، فإن معدلات البطالة تتأثر بشكل عكسي بكل من نسبة الودائع إلى عرض النقد بمعناه الواسع (DM_2) ، والكثافة المصرفية (DEN) ، إذ إنّ زيادة نسبة الودائع إلى عرض النقد بمعدل وحدة واحدة يؤدي إلى تقليل البطالة بمعدل 0.20 من الوحدة.كذلك تؤثر الكثافة المصرفية عكسيا في البطالة، فزيادة الكثافة المصرفية بمعدل وحدة واحدة تؤدي إلى تراجع البطالة بمقدار 0.26 من الوحدة.هذه النتائج تتفق والواقع الاقتصادي، إذ إن زيادة نسبة الودائع إلى عرض النقد يعني توفير المزيد من الأموال للمشاريع والاستثمارات الأمر الذي يسهم إيجابا في خلق فرص عمل ويرفع من مستويات التوظيف، ومن ثمّ يؤدي إلى تراجع معدلات البطالة.كذلك الحال بالنسبة إلى الكثافة المصرفية فزيادة الكثافة المصرفية تعني انتشار وتحسن الخدمات المصرفية، ما يعني خلق جو ملائم للاستثمار نتيجة توفر التمويل من خلال التسهيلات الائتمانية وزيادة الطلب الكلي الأمر الذي يرفع من معدلات التوظيف ويقلل من البطالة.كما تبين النتائج أن هناك علاقة ذات معنوية إحصائية بين كل من نمو عرض النقد بمعناه الواسع (DM_2) والكثافة المصرفية (DEN) ومعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، إذ بلغت قيمة (T) المحسوبة مستوى الدلالة المعنوية فكانت القيم (4.78 و 2.5) على التوالي وكلاهما يحقق مستوى مقبول من الدلالة المعنوية عن مستوى 1% و 5% على التوالي.

أما فيما يتصل بمعامل التحديد (R^2) فقد بلغ (0.59) ، ما يعني أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير ما نسبته 59% من التغير في معدلات البطالة ويبقى ما نسبته 41% من التغير غير مفسر والذي قد يرجع إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج.كما أن اختبار (F) يبين تحقيق النموذج ككل للمعنوية الإحصائية إذ بلغت قيمة (F) الإحصائية (6.4) وكانت دالة عند مستوى معنوية 5%، وأما الاختبارات القياسية فقد دلت على خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي العشوائي ومشكلة الارتباط الخطي المتعدد كما أشارت إلى ذلك قيم معامل دوربن واطسون (D.W) وقيم معامل (VIF) .

وأما المتغيرات المستبعدة من قبل النموذج فلم تظهر النتائج أثر لكل من عرض النقد، وحجم الائتمان، وعدد المصارف وفروعها، ونسبة حجم الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي النقدي، والعمق المالي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية.هذا يدل على عدم فاعلية السياسة النقدية الفلسطينية في معالجة البطالة ويمكن إرجاع ذلك إلى أن مشكلة البطالة في فلسطين لا تعدّ أولوية بالنسبة إلى السياسة النقدية وهناك أولويات أخرى تسبقها كنشر الثقة في الجهاز المصرفي بين فئات المجتمع الفلسطيني وقطاعاته الاقتصادية.كما أن قلة مستويات دخل الفرد تعني قلة الحافز إلى الادخار وتدني حجم الودائع، وهذا يؤدي عدم الاستفادة من الانتشار المصرفي للمصارف التجارية في فلسطين.

6.المستخلص والتوصيات

بالاعتماد على كل من التحليل الوصفي والقياسي الذي جرى تنفيذه في هذا البحث فيمكن وضع المستخلص على صورة الاستنتاجات الرئيسية الآتية:

1. بالرغم من مرور الاقتصاد الفلسطيني بظروف سياسية واقتصادية حرمته من خدمات الجهاز المصرفي لفترة زمنية طويلة، إلا أن الجهاز المصرفي الفلسطيني استطاع أن يفرض نفسه ويمتلك المقدرة على التأثير في متغيرات الاستقرار الاقتصادي بشكل ايجابي ولو بشكل محدود، وعليه يجب العمل على الاستمرار في تطوير الجهاز المصرفي حتى يكون قادراً أكثر على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال المساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة التي يمكن أن تتحصل بزيادة الطلب على الاستثمار وكذلك زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد.

2. استطاع الجهاز المصرفي الفلسطيني خلال عشرين سنة مضت، من نشر العادات المصرفية في المجتمع الفلسطيني من خلال توسع انتشاره وزيادة عدد المصارف والفروع ما سهم في زيادة المقدرة على جمع الودائع ومنح الائتمان والرقي بالخدمات المصرفية والتنوع بها وتقديمها إلى قطاعات الاقتصاد المختلفة.

3. حققت متغيرات الجهاز المصرفي المتمثلة بحجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية، والكثافة المصرفية، ونسبة حجم الودائع إلى الناتج الملحي النقدي آثارا ايجابية على الاستقرار الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الحقيقي ، إذ بلغت مرونة حجم الائتمان 0.48% وتلك الخاصة بالكثافة المصرفية 0.34%، وأثر نسبة الودائع إلى الناتج النقدي قدرت بـ 0.56%.كما أثبتت النتائج اجتياز هذه المتغيرات للمعنوية الإحصائية ما يؤكد ارتباطها بالاستقرار الاقتصادي.

4. أثبتت النتائج وجود علاقة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين متغيرات الجهاز المصرفي المتمثلة في نمو عرض النقد، وحجم الائتمان، وعدد المصارف وفروعها، والعمق المالي ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في معدلات التضخم.فقد بلغ أثر نمو عرض النقد على التضخم 0.46%، وحجم الائتمان 0.64% وعدد المصارف وفروعها– 0.20% والعمق المالي– 1.00%، وجاءت جميع هذه العلاقات متوافقة مع منطوق النظرية الاقتصادية.

5. فيما يتصل بالبطالة بوصفها متغيراً يمثل الاستقرار الاقتصادي، فقد بينت النتائج أن كل من نمو عرض النقد والعمق المالي يربطه في البطالة علاقة عكسية، أي أن زيادة هذه المتغيرات يعمل على تقليص معدلات البطالة وقدر الأثر بـ– 0.20% و– 0.26% على التوالي.

6. بلغت القدرة التفسيرية لمتغيرات الجهاز المصرفي على تفسير التغير في متغيرات الاستقرار الاقتصادي مستوى جيد من القوة، إذ بلغت معاملات التحديد (98% ، 78% ، 59%) للمعادلات النموذج الثلاث على التوالي، ما يعني وجود علاقة ارتباط قوية بين الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي في فلسطين.

واعتماداً على هذه الاستنتاجات يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

1. الإسراع في إصدار العملة الوطنية الفلسطينية وتحويل سلطة النقد الفلسطينية إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات حتى يتمكن من التحكم التام بعرض النقد وتوجيه السياسة النقدية الفلسطينية بشكل يسهم في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

2. على سلطة النقد الفلسطينية العمل على توجيه انتشار المصارف وفروعها في الاقتصاد الفلسطيني حسب الحاجة الاقتصادية حتى تستطيع هذه المصارف المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتأثير في متغيراته بشكل أكثر فاعلية.

3. تحرير الجهاز المصرفي من القيود التي يمكن أن تحد من قدرته على تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة من خلال توسيع دائرة الوسائل والأدوات التي من شأنها أن تحقق المزيد من الاستقرار الاقتصادي في فلسطين، ونشر الوعي المصرفي وتكريس الدور الاقتصادي الذي تؤديه المصارف التجارية في تنمية الاقتصاد واستقراره.

4. تشجيع المنافسة بين وحدات الجهاز المصرفي الفلسطيني وعدم منح أفضلية لبعضها على حساب بعضها الآخر.

5. تحفيز المصارف التجارية من أجل توجيه الائتمان المصرفي نحو الاستثمارات الاقتصادية المنتجة من أجل تعظيم أثرها الايجابي على الاستقرار الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية.

6. الاستمرار في إتباع السياسات المصرفية الهادفة إلى زيادة حجم الودائع الأمر الذي يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار فيه.

7. العمل على إنشاء بنوك متخصصة مهمتها تقديم التمويل طويل الآجل للمشروعات الاقتصادية، الأمر الذي يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

8. هناك إمكانية لإجراء دراسات أخرى لاحقة هدفها تتبع التطورات المالية في الاقتصاد الفلسطيني وأثرها في الاستقرار الاقتصادي كتلك الحاصلة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

المصادر والمراجع:

1. أبو عيدة، عمر محمود و زبده، خالد حسن، (2015) ، " دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين: دراسة قياسية للفترة (1994 – 2013) ، مجلة جامعة الخليل للبحوث – ب– المجلد 10، العدد 1 ، ص 207 – 231، الخليل، الضفة الغربية، فلسطين.
2. البلبل، علي احمد و عمران، محمد مصطفى و فتح الدين، آتين، (2004) ، " التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي"، معهد السياسات الاقتصادية، أوراق صندوق النقد العربي، العدد 9، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
3. بن معزو، محمد زكريا و حمانه، كمال، (2013) ، " قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (Kaopen) : دراسة قياسية (1970 – 2010) "، مجلة الباحث، العدد 13، ص 19 – 30، الجزائر.
4. الجعفري، محمود وآخرون، (2003) ، السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة" معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، القدس ورام الله، فلسطين.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، (2012) " كتاب فلسطين الإحصائي السنوي"، كانون أول ديسمبر، 2012 ، رام الله، فلسطين.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، الحسابات القومية السنوية بالأسعار الثابتة (سنة الأساس (2004) ، رام الله، فلسطين.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، متغيرات الحسابات القومية الرئيسية للأعوام 1994 – 2014 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس (2004) ، رام الله، فلسطين.
8. خلف، عمار حمد، (2008) ، " قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق"، مجلة آفاق الاقتصادية، المجلد 22 ، العدد 88، ص 179 – 194، بغداد، العراق.
9. سلطة النقد الفلسطينية، (2014) ، الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين، رام الله، فلسطين.
10. سلطة النقد الفلسطينية، " التقرير السنوي" ، للسنوات (2002 – 2014) ، رام الله، فلسطين.
11. سليم، رضوان، (2008) ، " دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 8، ص 89 – 105،

جامعة الوادي، الجزائر.

12. عبد العال ، خالد ، و مقداد ، سامي ، (1998) ، "دور الجهاز المصرفي الفلسطيني في التنمية الاقتصادية"، جامعة وهران ، الجزائر.
13. عطياني، نصر، (2008) ، القطاعات الاقتصادية الرئيسية، كتاب الاقتصاد الفلسطيني، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان الأردن.
14. عودة، سيف الدين، (2011) ، " دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني"، ورقة عمل، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
15. عوض، طالب و المحادين، مالك ياسين، (2011) ، "أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد38، العدد 2، ص 506 – 524، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
16. الغالبي، عبد الحسين جليل و عطشان، احمد حسن، (2009) ، " الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 17، ص 12 – 51، الرياض، المملكة العربية السعودية.
17. الفليت، خلود عطية احمد ريحان، (2004) ، "أثر التسهيلات المصرفية على قطاعات الاقتصاد المختلفة: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، بالجامعة الإسلامية، غزة.
18. القدير، خالد بن حمد عبد الله، (2004) ، "تأثير التطور المالي في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 18، العدد 1، ص –3 22، جدة، المملكة العربية السعودية.
19. مشعل، أحمد محمد و مشعل، زكية أحمد، (2012) ، " القطاع المالي في الأردن والنمو الاقتصادي: بينة إضافية"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 39، العدد 1، ص 81 – 96، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
20. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2011، 2012، 2013، 2014) ، "المراقب الاقتصادي والاجتماعي" العدد 26 ، 27، 28 تشرين أول، رام الله، فلسطين.

1. *Arestis, P. and Demetriades, P. , (1996) . "Finance and Growth: Institutional Considerations and Causality", Department of Economics Working Papers, Keel University, No. 5, Mai.*
2. *Beck, T. , Levine, R. and Loayza, N. (1999) , "Finance and the sources of growth". World Bank Policy Research, Working Paper, No. 2057,Newyork.*
3. *Kabir, Hassan. M, Sancgez, Benito & Sukyu, Jung, (2011) ," Financial Development and Economic Growth in the Organization of Islamic Conference Countries", JKAU: Islamic Econ, Vol 24, No. 1, pp 145- 172.*
4. *Kar, M. and Pentecost, E. J. , (2000) , "Financial Development and Economics Growth in Turkey: Further Evidence on the Causality Issue", Loughborough University, Department of Economic Research Paper No. 00/ 27, Turkey.*
5. *King, Robert G. and Levine, Ross,) 1993 (, "Finance and Growth Shumpeter Might be Right". Quarterly Journal of Economics, 108 (Aug) : pp 717- 737.*
6. *Kul, B. L. and Khan, M. (1999) , "A Quantitative Reassessment of the Finance growth Nexus: Evidence from a Multivariate VAR", Journal of Development Economics, 27.*
7. *Murinde, V. and Eng, F. S. H. (1994) , "Financial Development and Economic Growth in Singapore: Demand- following of Supply-leading?", Applied Financial Economics, 4, pp 391- 404.*
8. *Suliman, Abu Bader & Aamer, Abu Qarn, (2006) ," Financial Development and Economic Growth Nexus: Time Sereies Evidence From Middle Eastern and North African Countries", Working Paper,223, Ben- Gurion University of the Negev, Department of Economic.*